مجلة الدراسات التاريخية
المجلد 26 العدد 01 السنة 2025 ص213 ص 236
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111 -3707

بنو ميزاب والمعاملات المالية في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني من خلال بعض وثائق سجلات المحاكم الشرعية - إقتراض الأموال أنموذجا -

The Bani Mzab and financial transactions in the city of Algiers at the end of the Ottoman era through some documents from the archives of the Sharia courts - borrowing money as an example -

سعدون بخاخ [1].
[1] جامعة أبو بكر بلقايد/ تلمسان
bekhakhoussama8@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/26 تاريخ القبول: 2025/12/16 تاريخ النشر: 2025/12/18

Abstract:

The archives of the Sharia courts, preserved in the Algerian National Archives, are among the most important local sources for writing the economic and social history of the city of Algiers, as well as some neighboring towns, such as Blida, Medea, Cherchell,

and Miliana, during the Ottoman era. This is due to the contracts they contain, which document various daily transactions, such as purchases and sales, marriages, divorces, disputes, and so on.

This article aims to shed light on certain financial transactions, particularly the borrowing of various sums of money by members of the Beni Mzab community of Algiers in the late Ottoman period from a retired janissary. The aim is to examine the nature of these contracts and analyze the data they contain, thus highlighting their importance for presenting precise details and new topics in social history.

المؤلف المرسل: سعدون بخاخ.
البريد الالكتروني: bekhakhoussama8@gmail.com

Keywords: Social history; Algiers; Beni Mzab; Ottoman era; Archives.

الملخص:

تعد سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة على مستوى الأرشيف الوطني الجزائري من أهم المصادر المحلية التي تساعد على كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الجزائر، وكذا بعض المدن المجاورة لها على غرار البليدة والمدية وشرشال وملیانة خلال العهد العثماني، وهذا لما توثقه عقود هذه السجلات من مختلف المعاملات اليومية كالبيع والشراء والزواج والطلاق والخصومات وغيرها.

يهدف هذا المقال الى تسليط الضوء على بعض المعاملات المالية والمتمثلة تحديدا في اقتراض أفراد من جماعة بني ميزاب داخل مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني لمبالغ مالية مختلفة من شخصية إنكشارية متقاعدة، وهذا من خلال الوقوف على طبيعة هذه العقود وتحليل المعطيات الواردة فيها وهذا للتأكيد على أهميتها في طرح جزئيات دقيقة ومواضيع جديدة ذات صلة بالتاريخ الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التاريخ الاجتماعي؛ الجزائر؛ بنو ميزاب؛ العهد العثماني؛ الأرشيف.

1. مقدمة:

تعد الوثيقة حجر الأساس الذي يرتكز عليه المؤرخ في عملية الكتابة التاريخية، وإن كانت المدرسة الوثائقية في فرنسا خلال القرن التاسع عشر قد حصرت الوثيقة في النصوص المكتوبة، فإن مفهوم الوثيقة التاريخية قد توسع أكثر مع مدرسة الحوليات وروادها خلال القرن العشرين، أين أصبحت الوثيقة تشمل النصوص والأشعار والشواهد الأثرية والقبور والروايات الشفوية وغيرها، ولا شك أن الحديث عن الوثيقة يقترن هو الآخر بالحديث عن الأرشيف الذي يعد خزانا للمعلومات والمعطيات التاريخية، وبقدر التفاوت الحضاري بين الدول، تتفاوت أيضا تقاليد العناية بالأرشيف وطرق حفظه والاهتمام به حفاظا على الذاكرة الجماعية وكذا قصد تذليله للباحثين الأكاديميين للنهوض بالبحث التاريخي دراسة وتحقيقا.

كغيرها من الدول تمتلك الجزائر أرشيفا مهما تتنوع أرصدته الأرشيفية لاسيما تلك المتعلقة بالفترة العثمانية (1520-1830م)، والفترة المعاصرة للثورة التحريرية (1954-1962م)، حيث تشكل هذا الأرشيف تدريجيا عقب الاستقلال عام 1962م وعبر مراحل، ومن خلال العديد من المراسيم والقوانين التنظيمية، وفي كل مرة كانت الجزائر تستلم أرصدة جديدة سواء من قبل الافراد أو من قبل المؤسسات الرسمية وبحديثنا عن أرصدة الفترة العثمانية فإنها كانت مصدرا مهما لرواد الدراسات العثمانية في الجزائر الذين كان لهم السبق في الكشف عن طبيعتها واهميتها، على غرار الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أطال الله في عمره، والأستاذين المنور مروش ومولاي بلحميسي رحمهما الله، ومن سار على مسار هؤلاء من طلبتهم على غرار المرحومة الأستاذ عائشة غطاس، دون أن ننسى الأستاذ القدير خليفة حماش والمتتبع لكتابات هؤلاء الأكاديميين جميعا يقف على ارتباطها بمواضيع تخص التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، كالفئات الاجتماعية، الأوقاف، المعاملات اليومية من بيوع ومصاهرات وخصومات وغيرها.

ضمن هذا المنحى نسعى من خلال هذه المقال الى تسليط الضوء على موضوع يندرج ضمن حقل التاريخ الاجتماعي لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، وهذا بالاعتماد على نموذج من الأرصدة الأرشيفية المتعلقة بالفترة العثمانية المحفوظة على مستوى الأرشيف الوطني الجزائري، والمتمثلة تحديدا في سجلات المحاكم الشرعية، وليكون مقالنا أكثر دقة وضبطا فإننا سنقف فيه على عينة تضم 30 وثيقة تخص قروضا مالية اقترضها أفراد من جماعة بني ميزاب من شخصية واحدة كان صاحبها ضمن سلك الجيش الإنكشاري ثم أصبح تاجرا، وعليه فإن هذا المقال يهدف الى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ماهي طبيعة هذه العقود؟

- ما هي قيمة القروض الواردة في هذه العقود؟

- ما مدى مساهمة هذه العقود في ربط العلاقات بين جماعة بني ميزاب وأفراد الجيش الإنكشاري المتقاعدين؟

2. سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي:

يضم رصيد سجلات المحاكم الشرعية 154 علبة، حيث تحتوي كل علبة منه على ما يزيد عن مائة وثيقة، كما يمكن أن يكون عددها ضعفين في بعض العلب، فمثلا نجد العلبة رقم (79) تضم 220 وثيقة، كما نجد العلبة (104-105) تضم 257 وثيقة ومن الناحية الجغرافية تخص غالبية هذه الوثائق مدينة الجزائر، بالإضافة الى بعض المدن القريبة منها على غرار مدينة البليدة والمدية وملیانة وشرشال، أما عن الإطار الزماني لها فيمتد ما بين منتصف القرن السادس عشر الى غاية منتصف القرن التاسع عشر، وأقدم عقد بها يعود إلى عام 1525م حسب ما ذكرته الأستاذة عائشة غطاس.

هذا وقد تعددت مواضيع عقود هذه السجلات فنجد بها معاملات البيع والشراء والقروض بالإضافة الى الهبات والخصومات وعقود الزواج والطلاق، زيادة على وثائق الوقف والتحبيس، وقد كتبت في الغالب باللغة العربية، يتراوح فيها أسلوب الكاتب أحيانا بين العامية والفصحى.

تعترض الباحث عدة صعوبات عند اطلاعه على سجلات المحاكم الشرعية ولعل أهم هذه الصعوبات هي عدم وجود ترتيب كرونولوجي للوثائق، وكذا عدم وجود ترتيب من حيث طبيعة المواضيع فقد يجد الباحث قضية معينة متناثرة عبر عدة علب، ويعود كل هذا إلى اتلاف الوثائق عند بدايات الاحتلال الفرنسي وحالة الفوضى التي عرفتها مختلف المؤسسات في مدينة الجزائر بما فيها مؤسسة القضاء[1] تجدر الإشارة أيضا الى أن تدوين هذه العقود في وقتها كان بشكل عفوي في إطار الحياة اليومية قصد قضاء شؤون الناس وتدوين مختلف معاملاتهم، لتصبح بعد مدة من المصادر التاريخية المهمة في التأريخ لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، لا سيما وأنها تتعلق بمختلف شرائح المجتمع[2].

3. بنو ميزاب داخل مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

تعد جماعة بني ميزاب من بين أهم الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر وقد سبق هذا التوافد مجيء الأتراك العثمانيين لكونه يرتبط بتنقلات الميزابيين في إطار حركيتهم التجارية ضمن قوافل نحو المدن الشمالية والمدن التلية، زيادة على الظروف المناخية الصعبة التي تتميز بها منطقة وادي ميزاب، والتي كانت عاملا آخرا نحو الهجرة والتنقل، وقد ذكر الأستاذ سعيدوني أن عدد الميزابيين مع بداية القرن التاسع عشر في مدينة الجزائر يتجاوز الألف[3].

انتظم الميزابيون في مدينة الجزائر تحت سلطة أمين ينتسب إليهم يعين من قبل الداي ويشرف على مختلف شؤونهم الاجتماعية والقضائية، وقد كانت تصله إتاوات يقدمها له أفراد جماعته عن دكاكينهم، فمنها ما هو أسبوعي ومنها ما هو شهري، ومنها ما هو مناسباتي كشهر رمضان مثلا، زيادة على هذا فإن هذه

الإتاوات لم ترتبط بمدينة الجزائر فحسب، بل كانت تصله أيضا من أهالي ميزاب المقيمين في المدن الأخرى كالبليدة وقسنطينة ووهران وغيرها[4].

أقام الميزابيون في أماكن مختلفة داخل المدينة وفي ضواحيها ومنهم من كان مقيما في مكان عمله كالحمامات والأفران والطواحين والفنادق، كما كانت لهم دار تعرف **بدار العرش** يستقبلون فيها الأشخاص الميزابيين المسافرين من مدن مختلفة للاستراحة بها ولقضاء حوائجهم، وكما هو معلوم أن الميزابيين كانوا على المذهب الإباضي، لذا فقد كانت لهم مقبرتهم الخاصة، ولهم أيضا مساجدهم ومصلياتهم الخاصة بهم[5]

تعددت الأنشطة التي مارسها الميزابيون خلال هذه الفترة، وتأتي في مقدمتها التجارة التي اشتهروا بها عبر تاريخهم، حيث نقف على حركيتهم ضمن القوافل التجارية عبر مختلف المسالك والأسواق سواء داخل الإيالة أو خارجها، ولقد ساهمت هذه الحركية في تصدير واستيراد مختلف السلع والبضائع سواء الكمالية منها أو الاستهلاكية، فعلى مستوى التجارة الداخلية عثرنا في أحدى الوثائق يعود تاريخها الى عام 1240ه/1825م تتعلق بتاجر ميزابي يدعى داود بن إبراهيم الميزابي والذي أعطاه يحي آغا أمانا في طريقه الى مدينة وهران لا يتعرض له أحد طيلة مدة سفره ذهابا وإيابا رفقة قافلته، وقد سكتت الوثيقة عن طبيعة نشاطه[6]، أما على مستوى التجارة الخارجية فنجد إشارة القنصل الأمريكي في مدينة الجزائر ويليام شالر **William Shaler** الى أن الميزابيين نشيطون في تجارتهم

ويتصفون بالأمانة، كما أنهم هم الوكلاء والوسطاء في التجارة بين الجزائر وافريقيا، وبالحديث عن افريقيا وحسب نفس المصدر كان الميزابيون يستقدمون منها العبيد والتبر وريش النعام والجمال والتمر[7]، الى جانب استيرادهم أنواعا أخرى مختلفة من المواد الاستهلاكية كالتوابل والبن والسكر من أسواق تونس وطرابلس، في حين كانت منتوجات الحرير والنسيج والصوف والجلود يستوردونها من تونس والمغرب الأقصى، وفيما يتعلق بالمواد المتعلقة بصناعة الأسلحة كالعاج الذي يستخدم في صناعة مقابض السيوف والخناجر فإنه كان يتم استقدامه من بلاد السودان.

وفي مجال التصدير كانت القوافل الميزابية تنقل معها الى أماكن عديدة الكثير من المواد والمنتوجات المحلية منها والمستوردة، على غرار الحبوب والبقوليات والاغنام والتمور والمرجان وحتى الأقمشة وبعض الصناعات النسيجية[8]، والى جانب التجارة مارس الميزابيون بعض الحرف واحتكروها لاسيما طهي الخبز وبيع اللحوم على اعتبار انهم كانوا يخصصون كميات من اللحوم والخبز للجنود الانكشارية داخل المدينة زيادة على صناعة الحلويات وتحضير بعض المأكولات، وكل هذا نجد له ذكرا في ما قيده الشويهد بشأنهم "...**الحمد لله بيان ما وقع من الخصام مع جماعة بني ميزاب من له صنعة في الجزاير من فرانين وجزارين وحمالجيا وحلوجيا ولبلبجيا وهرقمجيا وجميع من له صنعة في الجزائر...**"[9]

أما في مجال الخدمات فقد احتكر الميزابيون إدارة وتسيير الحمامات داخل المدينة، سواء كانت حمامات تابعة للبايلك أو كانت حمامات تابعة لمؤسسات وقفية[10]، وزيادة على إدارتهم لها فإنه وجد منهم من اشتغل داخل الحمام من خلال ممارسة التدليك وخدمة زائري الحمام، وهم الذين يعرفون **بالطيابين**[11]،

ولم يقتصر عمل الميزابيين كمدلكين في الحمامات العمومية، بل نجدهم أيضا في حمام الداي بحسب وصف كاثكارت **Cathcart** لحمام الداي، وذكره لثلاثة ميزابيين يسهرون على خدمة الشخص الذي يريد الاستحمام[12].

4. بنو ميزاب واقتراض الأموال من خلال بعض سجلات المحاكم الشرعية

من بين المعاملات اليومية المتعلقة ببني ميزاب والتي حفظتها لنا عقود سجلات المحاكم الشرعية أواخر العهد العثماني، نقف على عدد من المعاملات المالية والمتمثلة تحديدا في اقتراض عدد منهم لمبالغ مالية من أحد الإنكشارية الأتراك المتقاعدين، فخلال المدة التي كنا فيها بصدد التحضير لأطروحة الدكتوراه وأثناء اشتغالنا على سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة على مستوى الأرشيف الوطني ببئر خادم، استوقفتنا العلبة رقم 2/37 التي وجدنا فيها 30 وثيقة تتعلق باقتراض عدد من أفراد جماعة بني ميزاب مبالغ مالية من شخص واحد اسمه **همات بن ابراهيم** الذي كان شاوشا للعسكر ثم أصبح تاجرا، وهي مرقمة من 61 إلى 90، (**الوثيقة 78 غير متوفرة**)، وللإشارة فإن جميع الوثائق لم يرد فيها أن هذا الأخير كان تاجرا باستثناء ثلاث وثائق فقط، وعليه فالذي لا يطلع على جميع الوثائق قد يجهل اشتغال هذا الانكشاري المتقاعد بالتجارة، وبالتالي يتساءل عن مصدر ثروته.

وبالعودة الى عبارة "**التاجر**" فإننا نجدها في الوثيقة المتعلقة بكل من **أحمد بن حمو المصابي المليكي ويحيى بن عمر**، الذين اقترضا مبلغا ماليا قدره

200 ريال بوجو ومما جاء فيها "...**قبضا من المكرم همات شاوش العسكر كان التاجر الآن بن ابراهيم**..."[13]، كما نجد في وثيقة أخرى تتعلق بانكشاري لم نتمكن من قراءة اسمه أما رقم وجاقه فهو 164، حيث اقترض مبلغا ماليا من **همات** قدره سبعة وثلاثون وربع ريال بوجو، ومما ورد في الوثيقة "... **ترتب جميع العدد المذكور عليه من ثمن سلعة ابتاعها منه**..."[14]، وعليه يتضح لنا أن المقرض كان تاجرا، إلا أن الوثيقة سكتت عن طبيعة تجارته وعن طبيعة السلع التي يبيعها، وأخيرا نجد في الوثيقة الثالثة المتعلقة **بحمو المصابي ابن صالح الغرداوي** العبارة التالية "...**وأشهدهما (يقصد القضاة) على نفسه أنه قبض من المكرم السيد همات التاجر باش شاوش كان**..."[15].

وقبل محاولتنا استقراء أهم ما جاء في هذه العقود شكلا ومضمونا، نشير الى أن هاته الوثائق قد اعتمد عليها الباحث محفوظ حني في أطروحته للدكتوراه الموسومة **بنشاط جماعة بني ميزاب في مدن التل الجزائري ما بين 1750-1850م** والتي ناقشها على مستوى قسم التاريخ بجامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة2) خلال الموسم الجامعي 2020-2021، في حين لم يعتمد عليها قبله الباحث محمد وقاد في رسالته للماجستير الموسومة بـ: **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1700-1830م**، والتي ناقشها خلال الموسوم الجامعي 2009-2010، على مستوى قسم التاريخ بجامعة الجزائر2.

تضم العلبة (2/37) التي اقتبسنا منها عينة الدراسة 212 وثيقة، وعليه فإن عينة الدراسة في هذا المقال تشكل نسبة 14.15%، أما زمنيا فتنحصر عقود العينة ما بين أواسط شهر ربيع الأول من عام 1244هـ الى غاية أواخر شهر شوال

1245هـ وهي مدة تقارب 19 شهرا و15 يوما، إلا أنها لم ترتب زمنيا داخل العلبة شأنها شأن جميع وثائق سجلات المحاكم الشرعية.

كتبت هاته العقود بخط مغربي مقروء ما عدا بعض الوثائق التي لم تصور بشكل جيد، فإنه يصعب على الباحث قراءة بعض الكلمات الواردة فيها، إلا أنه ومن خلال قراءة الوثائق الأخرى يتمكن الباحث على العموم من معرفة وقراءة الكلمات الغير واضحة، أما من الناحية اللغوية فالوثائق تجمع بين العربية الفصحى وبعض الكلمات الدارجة، كما نجد تبديل حروف بعض الكلمات على غرار كلمة "**المزابي**" التي كتبت "**المصابي**"، وكلمة "**اليزقني**" كتبت "**اليزكني**" وكلمة "**الجائزة**" كتبت "**الجايزة**"، وكلمة "**كتشاوة**" كتبت "**كجاوة**"، وكلمة "**فرنسية**" كتبت "**فرانساوية**"، وكلمة "**اسبانية**" كتبت "**اصبانية**"، هذا ونلاحظ أيضا تأخير وتقديم بعض الكلمات من ناحية الصياغة اللغوية، فمثلا نجد تأخير الاسم الكامل **لهمات بن إبراهيم** الى غاية ذكر رتبته وترقيمه العسكري السابق، وهذا على النحو التالي: "...**همّات شاوش العسكر كان الذي وجاقه بذكر من ذكر مائتان وواحد وأربعون بن إبراهيم**..."[16]

ونضيف أيضا كملاحظة أخيرة عدم مراعات علامات الوقف من فاصلة ونقطة عند تحرير هاته العقود، وعلى اعتبار أن المقرض كان تركيا فإن كل العقود كتبت في المحكمة الحنفية، وبما أن غالبية العقود قد كتبت بأسلوب واحد، فإننا سنورد نص أحد الوثائق كنموذج لكي تتضح للقارئ طبيعة هاته

العقود بشكل جلي: **الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى أمام الشيخ القاضي في التاريخ أيّده الله الواضع طابعة الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه المكرّم حمّو المصابي ابن صالح الغرداوي وأشهدهما على نفسه أنه قبض من المكرم همات شاوش العسكر كان ابن إبراهيم ما قدره مائة دينار واحدة كلها ذهبا عينا سلطانية سكة جديدة ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض وحكمه الجائز بين المسلمين وما أفاء الله به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا وعلى العامل بتقوى الله وطاعته بقدر جهده وطاقته في السر والعلانية وذلك كله عن إذن أمينهم سعد الله بن أحمد على لسان رسوله عمر بن محمد شهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواسط...الحرام عام أربعة وأربعين ومائتين وألف**[17].

هذا ونجد العديد من الأسماء الواردة في هاته الوثائق على غرار اسم أمين جماعة بني ميزاب خلال هذه الفترة وهو **سعد الله بن أحمد** الذي كان شاهدا على جميع هذه القروض، وأيضا نجد اسم مساعده **عمر بن محمد**، حيث كانت ترد في خاتمة كل عقد العبارة التالية "...**وذلك عن إذن أمينهم سعد الله بن أحمد على لسان رسوله عمر بن محمد**..."، وفي ثلاث وثائق نجد عبارة "...**على لسان خديمه عمر بن محمد**..."[18] بدلا من عبارة رسوله، وفي وثيقتين أخريين كان فيهما رسوله اسمه **عمر المصابي اللحام**[19]، ووثيقة أخرى كان رسوله فيها **إبراهيم بن بكير الغرداوي**[20]، وهذا الأخير من الأشخاص الذي تحصلوا على عدة قروض، وعليه يفهم من العبارة السابقة أن مختلف معاملاتهم ترجع قبل الجزم فيها وتجسيدها الى رأي أمينهم المسؤول عنهم، وقد كان مساعده هو الواسطة بينه

وبين أفراد جماعته وعليه فإن أمينهم **سعد الله بن أحمد** قد ظل مشرفا عليهم طيلة 19 شهرا، ولا ندر متى تم تعيينه في منصبه هذا وكم بقي فيه على وجه التحديد.

ومن الأسماء الأخرى الواردة في هذه الوثائق نجد اسم القاضي **أبو العباس أحمد أفندي** الذي وجدناه في وثيقة واحدة[21]، أما باقي القضاة فإننا لا نعثر على أسمائهم حيث كانت ترد في الوثائق العبارة التالية "...**أمام الشيخ القاضي في التاريخ أيده الله الواضع طابع أعلاه دام عزه وعلاه**..." ونظرا لعدم وضوح الطابع الوارد في أعلى كل وثيقة، فإننا لم نتمكن من قراءة ما ورد فيه ولا ندر ان كان اسم القاضي يرد داخله أم لا.

من بين العقود التي هي عينة الدراسة نجد أربعة عقود كانت عبارة عن **سلف احسان**، أي أن المقترض يؤدي ما عليه من دين بعد أن يتمكن من ذلك ويتعلق الأمر بكل من: **حمو المصابي بن قاسم المليكي، الحاج عمر المصابي بن يحي الغرداوي، إبراهيم المصابي بن بكير الغرداوي، محمد المصابي بن إبراهيم**، وقد كانت هاته العقود الأربعة خلال شهر ربيع الأول من عام 1244هـ/1828م، حيث اقترض الحاج عمر المصابي بن يحي مبلغ 200 ريال دورو سكة اسبانية، أما الأخرون فقد اقترض كل واحد منهم 100 ريال دورو سكة اسبانية[22]، أي أن مجموع المبلغ المقترض من هؤلاء هو 500 ريال دورو من نفس العملة، أما بقية العقود فقد تم الاتفاق فيها على تقاسم الأرباح بين الطرفين

حيث كانت ترد العبارة التالية للدلالة عليها "...**وما أفاء به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا**..."[23].

قبل الحديث عن المبالغ المالية المختلفة الخاصة لهاته العقود نشير الى ثلاثة أفراد من جماعة بني ميزاب كانوا قد تحصلوا على أكثر من قرض، وهم كل من **بكير بن صالح الغرداوي** الذي استفاد من قرضين لوحده[24]، **وحمو المصابي بن الحاج صالح الغرداوي** الذي استفاد من ثلاثة قروض كانت أيضا خاصة به، أي أنه لم يكن معه أحد من الميزابيين[25]، في حين نجد **الحاج بن ابراهيم اليزكني المصابي** استفاد من خمسة قروض، منها قرض كان فيه منفردا، أما بقية العقود فنجده مع شخص واحد في عقد، ومع شخصين في عقدين، ومع أربعة أشخاص في عقد واحد[26]، ولا نستبعد أن تكون هذه القروض الجماعية دليلا على شراكة هؤلاء المقترضين مع بعضهم البعض في تجارة معينة نجهلها في ظل سكوت هاته العقود عنها، إلا أن السكوت عن الحرف والصنائع لم يشمل جميع الوثائق، فقد وجدنا ستة أشخاص كانوا مشرفين على تسيير الحمامات، ومنهم من كان فحاما، ومنهم من كان صانع للحلويات والمأكولات، ومنهم كان أمينا سابقا لجماعته، وسنذكر أسمائهم جميعا في الجدول التالي:

الجدول 2: أسماء بعض المزابيين وحرفهم

الاسم	اسم الحمام	رقم الوثيقة
إبراهيم بن موسى الغرداوي المصابي	حمام القطي	51
حمو المصابي الحمامجي بن	حمام فيطا + حمام	85-75-62

صالح الغرداوي[27]	السبوعة	
إبراهيم المصابي بن بكير الغرداوي	حمام كوشة النصارى	68
بكير بن صالح الغرداوي	حمام كتشاوة	77-69
محمد المصابي بن إبراهيم	حمام كوشة النصارى	86
مولود الحمامجي بن أحمد	حمام يطو	90
الحاج بن إبراهيم المصابي	سفاج	82-80-79-74-66
سعيد المصابي بن يوسف البنوري	فحام	81
عمر بن الحاج إبراهيم	أمين سابق لجماعته	87

المصدر: سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 2/37

من خلال هذا الجدول يتضح لنا كثرة العناصر الميزابية التي تشرف على تسيير الحمامات، وهو الأمر التي أشارت الى المصادر الأجنبية من كتب الرحلات ومذكرات القناصل والأسرى، فضلا عن اشتغالهم في حرف أخرى على غرار تحضير المأكولات والحلويات (سفاج)، وقد سبق وأشرنا باقتضاب الى أهم الحرف التي مارسها الميزابيون داخل مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، وكما أفادتنا هاته في الوثائق في معرفة بعض الحرف، فقد افادتنا أيضا في معرفة العملات التي تعامل

بها الطرفين، وهي محصورة في أربع عملات: الدينار الذهبي السلطاني[28]، الريال دورو سكة اسبانية[29]، ريال دور سكة فرنسية[30]، ريال بوجو[31]، وسنذكر في الجدول الموالي قيمة القروض حسب كل عملة.

الجدول 3: أسماء العملات والقيم المالية المتعامل بها

العملة	قيمة القروض
الدينار الذهبي	1617
الريال دورو سكة اسبانية	2195
الريال دورو سكة فرنسية	200
الريال بوجو	1304

المصدر: سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 2/37

يتضح لنا من خلال هذا الجدول القيمة المالية المعتبرة التي أقرضها همات بن إبراهيم لجماعة بني ميزاب، والتي تجعلنا نتساءل عن طبيعة تجارته واملاكه، كما تجعلنا نتساءل أيضا عن علاقاته مع فئات اجتماعية أخرى، وفي هذا الصدد فإننا عثرنا على وثيقة نختم بها، والتي مفادها إقراضه مبلغا ماليا قدره 52 دينار ذهبي سلطاني لامرأة اسمها **موني بنت إسماعيل**، حيث كان هذا القرض سلفا وتوسعة دون أن يتقاسم معها فائدتها، على أن تؤدي ما عليها من قرض بعد مضي ستة أشهر وهذا نص الوثيقة:

الحمد لله بين يدي الشيخ الإمام وهو السيد...أشهدت الولية موني الماشطة بنت إسماعيل شهيديها على نفسها أن عليها وبمالها وذمتها للمكرم همات باش شاوش العسكر كان ما قدره اثنان وخمسون دينار كلها سلطانية

صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغار ترتب جميع العدد المذكور له عليها من سلف احسان وتوسعة بذكرها وإقرارها له بذلك الترتب التام وتؤدي له جميع العدد المذكور بمضي ستة أشهر آتية ...شهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجائزة شرعا وعرفها بتعريف من لم يعرف بتاريخ أواخر ربيع الأول النبوي من عام ثلاثة وأربعين ومائتين وألف[32].

5. الخاتمة

في الأخير وبعد هذا العرض تتأكد لنا أهمية وثائق سجلات المحاكم الشرعية في كتابة التاريخي الاجتماعي والاقتصادي وأهميتها في تقديم أطروحات جديدة، وكذا تتبع جزئيات صغيرة ومهمة في نفس الوقت كثيرا ما تغيب عن واقع الكتابة التاريخية، كما هو شأن اقتراض الأموال بين أفراد المجتمع، حيث مكنتنا عينة الدراسة من أخذ فكرة عن احدى تعاملات الميزابيين داخل مدينة الجزائر، كما لفتت هذه الوثائق انظارنا أيضا الى أحد الإنكشاريين المتقاعدين الذي مارس التجارة بعد تقاعده، حيث أن تتبع الحياة اليومية ومظاهر العيش لفئة الضباط والانكشارية من صميم التاريخ الاجتماعي، ولعل عملية البحث والتنقيب في سجلات المحاكم الشرعية مستقبلا قد تثمر عن وثائق جديدة تكشف لنا جوانب أخرى عن شخصية همات بن إبراهيم قد تؤهلنا لتخصيص مقال علمي آخر يرتبط بحياته وممتلكاته وثروته.

6. قائمة المراجع

1. الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية**، العلبة 37-2.
2. وثائق المكتبة الوطنية، **المجموعة 3204، الملف 2**، رقم الوثيقة 2.
3. جيمس ليندر كائكارت: **مذكرات أسير الداي**، تر: أسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
4. عبد الله بن محمد الشويهد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

5. ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
6. ويليام شالر: **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، دط، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982.
7. عائشة غطاس: **سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني**، مجلة إنسانيات، العدد 3، 1997.
8. فهيمة عمريوي: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م " دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2008-2009.
9. محفوظ حني: **نشاط جماعة بني مزاب في مدن التل الجزائري من 1750 الى 1850م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 - عبد الحميد مهري، 2020-2021.
10. محمد وقاد: **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني "1700-1830"**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

7. الهوامش:

[1]عائشة غطاس: **سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني**، مجلة إنسانيات، العدد 3، 1997، ص – ص 69-72.

[2]فهيمة عمريوي: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م " دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2008-2009، ص 16.

[3]ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص - ص 100- 102.

[4]نفسه، ص 102.

[5]محمد وقاد: **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني "1700-1830"**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص - ص 63-67

[6]وثائق المكتبة الوطنية، **المجموعة 3204، الملف 2**، رقم الوثيقة 2.

[7]ويليام شالر: **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، دط، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982، ص 111-112.

[8]محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص - ص 137-143.

[9]عبد الله بن محمد الشويهد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 97.

[10]محفوظ حني: **نشاط جماعة بني مزاب في مدن التل الجزائري من 1750 الى 1850م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 - عبد الحميد مهري، 2020-2021، ص - ص 136-141.

[11]عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 91.

[12]جيمس ليندر كاثكارت: **مذكرات أسير الداي**، تر: أسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 94.

[13]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 73.

[14]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 84.

[15]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 85

[16]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 61.

[17]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 62.

[18]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 73-74-85.

[19]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 36-86.

[20]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 76.

[21]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 74.

[22]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثائق: 63-65-71-86.

[23]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثيقة 69.

[24]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثائق: 69-77

[25]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثائق: 62-75-85.

[26]الأرشيف الوطني الجزائري، **سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2**، الوثائق: 74-82-80-79-66.

[27]ورد اسمه في الوثيقة 62 حمو المصابي الحمامجي بن صالح الغرداوي، وفي الوثيقة 75 حمو المصابي بن الحاج صالح الغرداوي، وفي الوثيقة 85 حمو المصابي بن صالح الغرداوي.

[28]بلغت عدد الوثائق التي ورد فيها التعامل بالدينار الذهبي 14 وثيقة هي: (51-61-62-64-66-68-69-70-75-78-80-82-83-90)

[29]بلغت عدد الوثائق التي ورد فيها التعامل بالريال دورو سكة اسبانية 12 وثيقة هي: (63-65-67-71-72-74-76-79-81-86-88-89)

[30]وثيقة واحدة هي رقم 77.

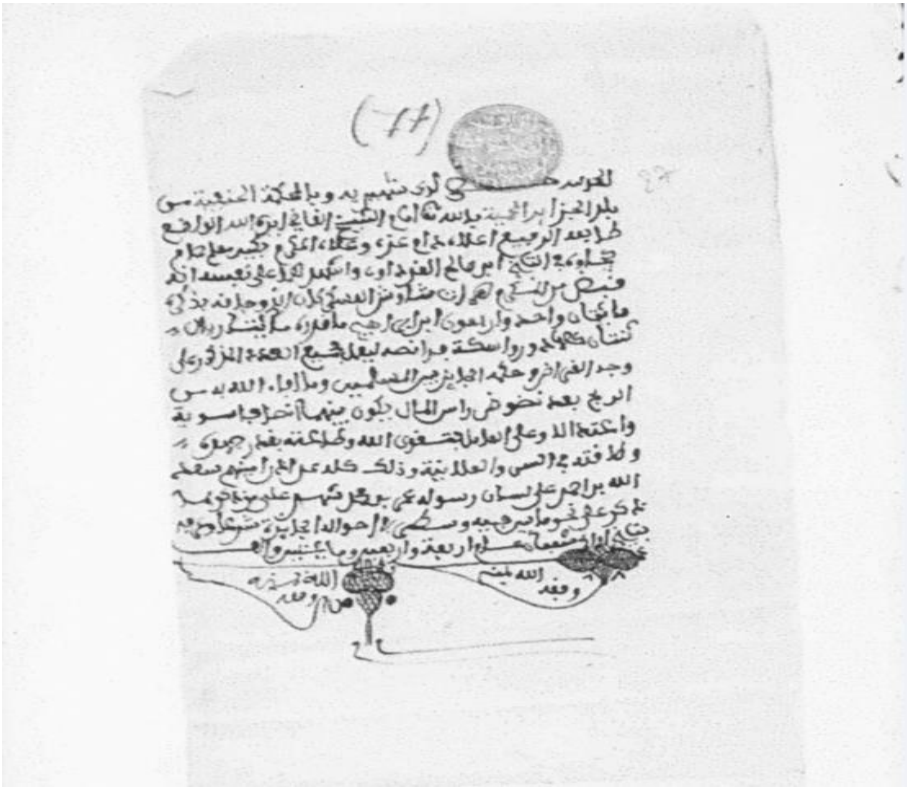
[31]بلغت عدد الوثائق التي ورد فيها التعامل بالريال بوجو 3 وثائق هي: 73-85-87.

[32]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 37-2، و91.

6. الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة اقتراض بكير ابن صالح الغرداوي مبلغ مالي من همات شاوش العسكر مع اقتسام الربح معه.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111 -3707



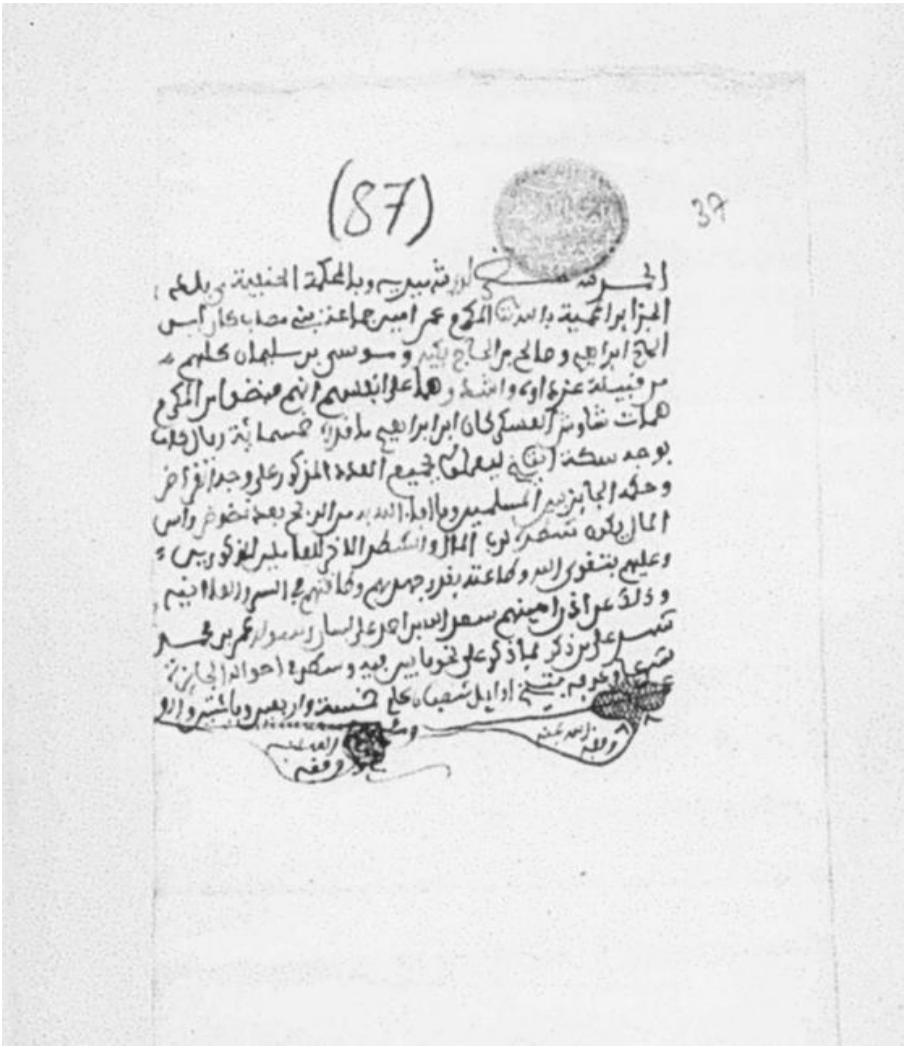
نص الوثيقة:

الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله أمام الشيخ القاضي أيده الله الواضع طابعة الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه المكرم بكير معلم حمام كجاوة في التاريخ ابن صالح الغرداوي وأشهدهما على نفسه أنه قبض من المكرم همات شاوش العسكر كان الذي وجاقه بذكره مائتان واحد وأربعون ابن إبراهيم ما قدره مائتان ريال كلها دورو سكة فرانصة

ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض وحكمه الجائز بين المسلمين وما أفاء الله به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا وعلى العامل بتقوى الله وطاعته بقدر جهده وطاقته في السر والعلانية وذلك كله عن إذن أمينهم سعد الله بن أحمد على لسان رسوله عمر بن محمد شهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواخر شعبان عام أربعة وأربعين ومائتين وألف.

الملحق رقم 02: وثيقة تمثل اقتراض ثلاثة ميزابيين مبلغا ماليا من همات شاوش العسكر مع اقتسام الربح معه

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111 -3707



نص الوثيقة:

الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله المكرم عمر أمين جماعة بني مصاب كان ابن الحاج إبراهيم وصالح بن الحاج بكير وموسى بن سليمان كلهم من قبيلة غرداوة وأشهدوهما على أنفسهم أنهم قبضوا من المكرم همات شاوش العسكر كان ابن إبراهيم ما قدره خمسمائة ريال بوجو سكة ليعملوا بجميع العدد المذكور على وجه القراض وحكمه الجائز بين المسلمين وما أفاء الله به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون شطره لرب المال المذكور والشطر الآخر للعاملين المذكورين وعليهم بتقوى الله وطاعته بقدر جهدهم وطاقتهم في السر والعلانية وذلك عن إذن أمينهم سعد الله بن أحمد على لسان رسوله عمر بن محمد شهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أوائل شعبان عام خمسة وأربعين ومائتين وألف.